مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
ISSN: 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 19 عدد: 01 جوان 2023
العنوان: الدولة في الفكر الإصلاحي بين التيارين... ص.ص 955- 975.

الدولة في الفكر الإصلاحي بين التيارين الديني والعلماني.

أحمد وادي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،
ouadi.ahmed@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2019/05/27؛ تاريخ القبول: 2023/03/04

Building the state in the perspective of the streams of reform movement in the Islamic world.

Abstract :

This research paper deals with the issue of building the state in the Islamic world through the political thoughts of the reformists belonging to two main trends. One being the Islamic trend, which has materialized and spread since the emergence of the Islamic state and which developed throughout history, and the second, a secular one that appeared in an era characterized by the weakening of the Islamic state owing to a myriad of both internal and external strikes.

This research attempts to discuss the most important ideas and opinions advocated by the pioneers of these two distinct reform movements. Which on the one hand, represent the political vision of building the state in an Islamic framework based on the application of the Sharia law and its principles, and on the other hand, within a secular framework calling for the establishment of a civil state that is in complete separation from religion.

Keywords: State building ; Political thought ; Islamic State ; Reform mouvement ; Civil State .

الملخص:

نريد من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على تصور بناء الدولة لدى تيارين رئيسيين في حركة الإصلاح الإسلامي، هما التيار الإسلامي الذي تبلور وانتشر منذ نشأة الدولة الإسلامية وتطورها على مر التاريخ، وتيار علماني ظهر في عصر تميز بضعف الدولة الإسلامية وسقوطها أمام العديد من الضربات الداخلية والخارجية. في هذا البحث يتم التطرق لأهم أفكار السياسية لرواد الحركة الاصلاحية التي تمثل التصور السياسي لبناء الدولة في إطار إسلامي يقوم أساسه على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتصور علماني ينادي بالتأسيس للدولة المدنية التي تكون في قطيعة تامة مع الدين يقوم مبدأها على فصل الدين عن الدولة.

الكلمات المفتاحية : بناء الدولة ؛ الفكر السياسي الاسلامي؛ الدولة الإسلامية ؛ الحركة الإصلاحية ؛ الدولة المدنية .

مقدمة:

شهد العالم الاسلامي عدة تحولات سياسية واجتماعية منذ صدر الاسلام، ترك ذلك رصيد سياسي معتبر، يمكن من تحديد نمط الدولة التي يمثل ركنها الأساسي، المجتمع الاسلامي بصفة عامة، أما امتداد هذه الدولة فيتمثل فيما وصلت اليه الدعوة الاسلامية من توسع جغرافي، عبر الفتوحات والدعوة الاسلامية. فقد توسعت الدولة الاسلامية من رقعة جغرافية صغيرة في شبه الجزيرة العربية ليصل امتدادها فيما بعد، الى حدود القارات، في اسيا شرقا واوروبا وافريقيا غربا وشمالا. أما بالنسبة لطبيعة الدولة فإن الإسلام لم يحدده ولم يفصل في أساليبه وآلياته التي يدار بها الحكم، بل وضع منهجا عاما يحدد الضوابط والشروط لكل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يستند الى مبادئ سامية أهمها العدل والشورى لأن دين الاسلام "دين جاء لكل زمان ومكان". (عبد الحليم عويس، 2010: 59)، ولكن مع التطور الحاصل في شتى مجالات الحياة، ومع تعاظم دور الدولة في المجتمع، أصبحت هذه الأخيرة أمام إختلالات ومشاكل كثيرة، واتجهت نحو الانحطاط والتخلف والزوال، فظهرت حركة

إصلاحية عملت على إصلاح الدولة، وبنائها من جديد وفق تصورات مختلفة مثلها تياران رئيسيان، تيار يرى بضرورة العودة إلى الاسلام الصحيح من أجل نهضتها، وتيار يرى بضرورة فصل الدين عن الدولة من أجل تحقيق النهضة وتحقيق ازدهارها. فمن خلال كرونولوجيا نشأة وتطور الدولة الإسلامية في العالم الإسلامي، عبر عدة مراحل مرت بها إلى حين انهيار الدولة العثمانية التي كانت تمثل آخر صور الدولة الإسلامية في نظر الكثير من المفكرين والباحثين، يمكن طرح التساؤل : ما هو تصور الدولة في الفكر السياسي للتيارين العلماني و الإسلامي للحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي خلال فترة ضعف وإنهيار الدولة العثمانية ؟

ترتكز الدولة الإسلامية على تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة في الدولة بينما ترتكز الدولة المدنية على فصل الدين عن الدولة. وعلى هذا فإن رواد الإصلاح في العالم الإسلامي مثلا تياريين إصلاحيين رئيسيين هما التيار الإسلامي ينادي بضرورة العودة إلى الإسلام الصحيح وتطبيق أحكامه في الدولة، أما التيار الثاني فهو التيار التغريبي العلماني الذي نادى بضرورة بناء الدولة المدينة من خلال فصل الدين عن الدولة كشرط أساسي لبناء دولة قوية ومستقرة.

من أجل الاجابة على الإشكالية الواردة في هذا البحث، ومن خلال الفرضيات التأكد من صحة هذه الفرضيات وتأكيدها، سيتم الاعتماد على التحليل التاريخي للتفكير الاجتماعي والثقافي والسياسي، ولهذا تحتم طبيعة البحث الاستعانة المنهج التاريخي العلمي التحليلي النقدي وذلك بتتبع الجذور التاريخية للموضوع وممارسة النقد للكشف عن الظروف التي مرت بها النخب الاصلاحية في العالم الاسلامي، إضافة إلى المنهج التاريخي الوصفي الذي يكون فيه العمل على ابراز وشرح التصور الفكري لدى المصلحين في بيئتهم الاجتماعية والسياسية. تم تناول هذا البحث في محور رئيسي يتطرق إلى نشأة وتطور الدولة الإسلامية وإلى مفهوم كل من الدولة الإسلامية والدولة المدنية، وأيضا إلى محورين فرعيين يتناول كل منهما اطروحة بناء الدولة في منظور كل تيار من تيارات الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي.

نشأة وتطور الدولة الإسلامية عبر التاريخ وظهور دعاة بناء الدولة المدنية :

إن تجربة قيام الدولة في العالم الإسلامي، تختلف عن غيرها من حيث النشأة والطبيعة في كثير من التجارب الشرقية والغربية، حيث لعب المقوم العقائدي العنصر الأساسي في قيام الأمة من خلال الجماعات المختلفة، ومن ثم قيام الدولة التي تجمع مختلف المكونات البشرية، التي اندمجت وانصهرت من خلالها، وقد تطورت دولة المسلمين لتمر في بناءها بأربعة مراحل:

أ) أول مرحلة هي مرحة التأسيس التي قادها الرسول × ووضع بها اللبنات الاولى لتأسيس الدولة الاسلامية من خلال ترسيخ عدة مبادئ وقيم تمثل نظاما شاملا تمثلت أهم معالمها في:

- (الدستور) الذي يحكم الأفراد والجماعات على اختلاف اعراقهم ودياناتهم وقبائلهم، ويخضعهم (للمواطنة) التي تفرض عليهم أن يكونوا أمة واحدة في دولة الاسلام.
- (المسجد) الذي أصبح دار قضاء وحكم ومشاورة وعبادة وملتقى ضيوف الدولة، ومكان يتحقق فيه العدل والمساواة والإخاء بين المسلمين.
- (سيرة الرسول) التي تعتبر قيام الدولة عمليا من خلال قيامه هو بمهام الحكم وقيادة الجيش والقضاء والتعليم.. في المرحلة الأولى، ثم تعيينه بعد ذلك، للولاة على أقاليم الدولة وإقامة مجلس شورى يساعده في صياغة السياسة العامة للدولة وتنفيذها. (عبد الحليم عويس، 2010: 62).

لقد مثلت هذه المعالم الثلاثة للدولة في عهد الرسول × أسس قيام الدولة بحيث فتحت المجال لبناء نظم ومؤسسات تعمل لتحقيق حاجيات المسلمين في إطار مبادئ إسلامية جديدة بالنسبة للمسلمين الذين كانوا يمثلون الرعية في الدولة التي أسسها الرسول ×، لكن بقيت هذه الدولة في أبسط أشكالها.

ب) ثاني مرحلة هي مرحلة الخلافة الراشدة التي تعتبر أول خلافة اسلامية بعد وفاة الرسول سنة 11ه، حيث اجتمع المسلمون في سقيفة بني ساعدة ليختاروا خليفة رسول الله، فكانت مبايعة أبي

بكر الصديق ليكون أول خليفة للمسلمين، ثم خلفه عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، وأخيرا على بن ابي طالب التي استمرت خلافته خمس سنوات لتنتهي الخلافة الاسلامية الراشدة في سنة 41ه. ويتبين من خلال الخلافة الراشدة أسلوب اختيار الحاكم في الاسلام بحيث أكدت مسيرتها ان الرسول قبل وفاته لم يحدد من يخلفه، وأنه أيضا لم يخصص الخلافة في قبيلة، أو أسرة، جهة، بل أنها تصلح لكل من تتحدد فيه شروط الخلافة. كما أن المسلمين سعوا الى تجسيد نظام الخلافة من أجل تحقيق المصلحة العامة وتطبيقا لتعاليم الاسلام وحفاظا على وحدتهم، فكان لهم الاجماع على ضرورة الخلافة، وعدم ترك منصب الرئاسة شاغرا، شرط أن تكون في قبيلة قريش لفضلها على العرب، اعتمادا على حديث "الأئمة من قريش". وقد قام المسلمين بالبيعة في المدينة بحضور جل الصحابة أصحاب الرأي للمبايعة لتتحقق بذلك الشورى واجماع الرأي على الكلمة الواحدة. (عبد الحليم عويس، 2010: 59). في هذه المرحلة عرف المسلمون أول تجربة سياسية لها علاقة بالحكم وقيادة الدولة، من خلال ممارسة عملية اختيار خليفة المسلمين ومبايعته، عبر الإجماع والتوافق الذي يضمن الاستقرار والاستمرارية فيما بعد لنظام الخلافة الاسلامية، ويضمن دوام التوافق ووحدة المسلمين.

ج) ثالث مرحلة مرت بها الدولة الاسلامية هي مرحلة تميزت بتداول خلافتين اسلاميتين الخلافة الأموية، ثم الخلافة العباسية.

د) وأخيرا المرحلة الرابعة التي شهدت قيام الدولة العثمانية، والتي شهدت العديد من الانجازات التي ساهمت في الحفاظ على مكتسبات الأمة، وفي صون حضارتها الاسلامية التي ازدهرت في مختلف المجالات، وفي المقابل شهدت هذه المرحلة أيضا عدة تجاوزات تتعلق بالانحراف عن مبادئ الخلافة التي أمر بها الاسلام، وبالتالي انعكس ذلك على أداء الدولة ونفوذها والغاية التي وجدت من أجلها. فجمهور العلماء والمفكرين المسلمين يجمعون على أن الدولة الاسلامية كلما اقتربت من احكام الشرع

وحرصت على تطبيقها كلما علت رايتها بين الأمم والعكس صحيح.

من خلال التجارب والمراحل المتنوعة التي مرت بها دولة الإسلام نستنتج أنها تختلف في جوهرها عن الدولة القطرية في مفهومها الحديث، "ففي نطاق تحديد العناصر المميزة للدولة... يلاحظ ميل العديد من الباحثين والمنظرين إلى تعريف الدولة من خلال المركبات الثلاثة للدولة القطرية، التي تشكل حجر الزاوية في المنظومة الدولية الراهنة: الشعب والإقليم والسيادة (أو الحاكمية)"، ويؤدي هذا التعريف القائم على تراكم التجارب والخبرات الغربية في المجال السياسي، إلى عدة نتائج خطيرة منها التسليم بشرعية التقسيم السياسي الحالي للمناطق الإسلامية، ومنه قبول التبعية للغرب المستعمر وتفكيك الوحدة الاسلامية، أما النتيجة الثانية فهي أن تعريف الدولة الإسلامية من خلال المركبات الثلاثة لا يمكن أن يكشف العناصر الرئيسية التي تفاضل بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول. فكان مجموعة من المفكرين الاسلاميين على رأسهم أبو الأعلى المردودي دعوا الى التركيز على مركب السيادة أو الحاكمية في الدولة الاسلامية التي تتعلق بالله وحده. (لؤي صافي، 1996: 117-118)، فعلى مر تاريخ الدولة الاسلامية "أبدع المسلمون حقا نظمهم في الحكم والإدارة، مستفيدين من تجارب الآخرين، في ضوء ثوابتهم التي وردت في الكتاب والسنة"، وهذا يندرج في ضوء القواعد الكلية لنظام الحكم في الإسلام، وفي فقه المسلمين بالمقاصد الشرعية التي ترتبط بها السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. فنظام الخلافة في الاسلام خير ترجمة للسياسة الشرعية، من خلال الوسائل والآليات التي أسستها وأيضا من خلال التجارب والخبرات السياسية التي أفرزتها أيضا في نظام يجمع بين خيري الدنيا والآخرة. (عبد الحليم عويس، 2010: 62). وعليه فأن تعريف الدولة وفق هذا المنظور يمكن القول أنه يستند إلى ركنين أساسين هما :

1) المبادئ الأساسية المنظمة للعلاقات السلطوية ضمن مجتمع سياسي معين.

2) الأجهزة والهيئات المخولة مهمة تنظيم الحياة السياسية ضمن هذا المجتمع.

ومن خلال هذه المعطيات فإن مفهوم الدولة يعني كونها "البنية السلطوية التي توجه الفعل السياسي وتحدده وفق منظومة من المبادئ السياسية المعتمدة"، ومن خلال هذا المفهوم يمكن التمييز بين الدول اعتمادا على طبيعة التفاعلات السياسية والنظم التي تؤطرها، ونوعية الالتزامات العقدية والقيمية السائدة. وعليه يمكن التمييز أيضا بين الدول، إذا كانت إسلامية أو اشتراكية أو ليبرالية أو شمولية أو غير ذلك من التقسيمات. فالدولة الاسلامية إذا وفق هذا المنظور هي "البنية السلطوية للأمة التي توجه الفعل السياسي وتحدده وفق منظومة المبادئ السياسية الإسلامية". (لؤي صافي، 1996: 119)، وتعرف الدولة الإسلامية أيضا بأنها "دولة إقامة الدين وسياسة الدنيا بالدين، والقيام على الدعوة الإسلامية، وإقامة الشريعة الإسلامية، وقيادة الأمة وفق هذه الشريعة" فالدولة الاسلامية هي التي لا تفصل الدين عن السياسة، ويكون فيها مصدر التشريع كتاب الله والسنة، وعليه فإن الدولة الاسلامية تستمد قوانينها من الشرع وتجتنب ما يخالف ذلك. (ابراهيم خليل عليان: 18).

أما في ما يخص الدولة المدنية، فإن تطور مفهوم الدولة في الفكر الغربي الحديث والمعاصر، وتطور الحاصل في بنى الدول الغربية، قد أثر في الكثير من مفكري العالم العربي والإسلامي لحد الإعجاب الشديد والإنبهار لما لحقت اليه الحضارة الغربية من مدنية وتقدم، فاعجبوا بهذه الدول التي ترتكز على مؤسسات ونظم جديدة لم تعرفها الدولة الإسلامية من قبل. وفي المقابل كان رد فعل تيار آخر من المصلحين ضد فكرة الدولة المدنية باعتبارها نتاج بيئة غير بيئة المجتمع الإسلامي وبالتالي فإنها غير مواتية وطبيعته. فمصطلح "الدولة المدنية" في الأساس هو مصطلح غربي، ظهر في أوروبا كرد فعل لهيمنة الكنيسة، وهو يعبر عن الدولة التي تستقل بشؤونها عن هيمنة وتدخل الكنيسة أو الجيش، (ابراهيم خليل عليان: 17). وتقوم على الديمقراطية والمواطنة، وتعدد الأديان والمذاهب، وسيادة القانون، فهي الدولة التي تقوم على الدستور وسيادة القانون واحترامه والفصل

بين السلطات، وحماية الحريات الفردية والجماعية وتطبيق العدالة وعدم التمييز بين الطوائف والأعراق. (لؤي صافي، 1996: 120).

أولا : دعاة اطروحة بناء الدولة وفق الأحكام والمبادئ الإسلامية (الإسلام دين ودولة)

منذ انقضاء فترة الخلافة الراشدة، شهد الواقع السياسي للمسلمين أشكالا متعددة لنظام الخلافة، تفاوتت كل منها في درجة الإقتراب من الأسس والمبادئ الإسلامية، واتجهت الى التلاشي والزوال خصوصا في الفترة الأخيرة من الخلافة العثمانية، وذلك بسبب العديد من المؤثرات داخلية وخارجية، أهمها ظهور التيار العلماني بشدة، وخضوع بعض الأقطار الاسلامية الى الاستعمار الغربي(أمية حسين أبو مسعود، 1993: 140) وظهور حملات التبشير، والصهيونية، التنظيمات الماسونية، والحركات الهدامة، (أنور الجندي، 1983: 429،415،456،441)، إضافة إلى ظهور الاستشراق والمستشرقين. (محجوب أحمد طه، 2008: ص ص275-298)، لقد لعبت كل هذه الظروف والأسباب مجتمعة دورا هاما في تحول الفكر السياسي الإسلامي من الدعوة الى الخلافة الاسلامية في صورتها التقليدية، إلى الاهتمام بكيفية "إقامة الحكم الإسلامي في الدول الإسلامية كخطوة أولية وتمهيدية في طريق احياء نظام الخلافة" (أمية حسين أبو مسعود، 1993: 162)، وعليه تجسدت بعض محاولات المصلحين الاسلاميين في الحفاظ على الحكم الاسلامي، من خلال العمل على وقف انهيار الخلافة العثمانية بصفة كلية، باعتبارها الرمز الذي يجسد الوحدة الاسلامية ويمثل كيانها.

ويعد جمال الدين الافغاني من أبرز هؤلاء المصلحين الذين دعوا الى اقامة دولة إسلامية نموذجية في بلد إسلامي مهيأ لذلك، وفي نظره كانت مصر هي الدولة الأمثل التي تتوفر فيها ظروف إقامة الدولة الإسلامية الكبرى، "والدولة الإسلامية النموذجية عنده هي دولة مستقلة تلتزم بالقرآن والسنة والشورى والمبادئ الدستورية". (أحمد فايق دلول: 9). ولم تلبث محاولات الأفغاني قليلا إلاّ وباءت بالفشل أمام إستبداد الحاكم المصري آنذاك ونفوذ الإستعمار البريطاني كذلك، لكن هذا لم يمنعه من مواصلة مسيرته في تحرير البلاد الإسلامية

المستعمرة، وإقامة جامعة إسلامية بين الدول المستقلة، وفي سبيل ذلك فقد واصل الأفغاني تشجيع محاولات بناء دولة إسلامية نموذجية في كبرى الدول الإسلامية التي لم تشهد الاستعمار بعد وهي (إيران) حاليا، كما واصل دعوته الدول الاسلامية المستقلة آنذاك إلى الاتحاد لحفظ استقلالهم والمساعدة في تحرير الاقطار الاسلامية المستعمرة، ولقد تطورت هذه الدعوة لاحقا لتصبح فكرة الجامعة الإسلامية التي تقوم على نبذ كل الخلافات بين المذاهب والجماعات والفرق الاسلامية، والدعوة الى استخدام لغة موحدة (العربية)، كما اقترح نظامين لتحقيق الجامعة الاسلامية، أولها اقامة نوع من الاتحاد الفدرالي أو الكومنولث، تستقل فيه الدول المنضمة في إدارة شؤونها الداخلية . أما الاقتراح الثاني فيتمثل في إقامة جامعة إسلامية على أساس إلتزام جميع الدول المنضمة بنفس المبادئ والقيم والشريعة الإسلامية. (أحمد فايق دلول: 11-12). لقد كان تصور الأفغاني في بناء الدولة يتمثل في إقامة دستور إسلامي أساسه الشورى، والتقيد بأحكامه، وتقييد السلطات المطلقة للحاكم بمجلس نيابي منتخب من الشعب،(أحمد فايق دلول: 13). هذا ما جعله يختلف مع السلطان العثماني آنذاك، ثم فشله كذلك في نفس التجربة مع شاه ايران "ناصر الدين"، ولعل أن هؤلاء لم يهضموا فكرة تقييد سلطاتهم المطلقة من طرف الرعية.

ولم تنجح محاولات الاصلاح في نهاية المطاف، بالحفاظ على مكتسبات الخلافة العثمانية، مما أدى الى إلغاءها رسميا على يد أتاتورك عام 1934م، أمام رفض وتضمر المصلحين الاسلاميين من هته الخطوة الخطيرة التي تمهد في نظرهم الى توسع النفوذ الاستعماري في الأقطار الإسلامية، "باعتبار الخلافة في رأيهم تمثل الرمز، أو الصيغة الوحيدة المتاحة التي تجسد وحدة المسلمين، ولكنهم في نفس الوقت أقروا الأمر الواقع، واعتبروا سقوط الخلافة ما هو إلا نتيجة منطقية لانحطاطها وبعدها عن الموازين الإسلامية"، التي تتمثل في انتشار الفكر العلماني، ومحاولة فصل الدين عن الدولة، والتأثر بالثقافة الغربية التي لا تنسجم ومبادئ الإسلام. (أمية حسين أبو مسعود، 1993: 161).

أما محمد عبده، فقد رأى أنه من بين المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الدولة، هي أن الأمة المصدر الوحيد للسلطة، فهي التي تختار الحاكم وبالتالي فهو قائم على مصلحتها، وذلك شرط لا يتعارض والشريعة الإسلامية، من باب أنه لا طاعة لمخلوق في معصية خالق. (زكريا سليمان بيومي، 1983: 76). فمحمد عبده رغم أنه اعتبر من المتأثرين بالفكر السياسي الغربي في مجال بناء الدولة إلا أنه لم يؤمن بفكرة فصل الدين عن الدولة، لأن الإسلام في نظره دين شامل لأمور الدين والدولة ويبقى مصدر كل تشريع، ومن هذا الباب يمكن القول أن محمد عبده من بين الداعين أيضا للدولة الإسلامية من خلال ما تضمنته أفكاره.

يعتبر الشيخ محمد رشيد رضا من بين المصلحين الداعين لاقامة الخلافة الاسلامية، بحيث يؤكد على "وجوبها شرعا"، من خلال مؤلفه "الخلافة والإمامة العظمى" الذي يتطرق فيه إلى فكرة الحكومة الإسلامية، وبحث أسس الخلافة في النظرية السياسية الإسلامية، وسبل تحقيقها في الواقع الذي يفرض عدة تحديات من أجل تحقيق ذلك. وقد طرح في النهاية، مشروعه عن الحكومة الإسلامية كمقدمة لإحياء وبناء الخلافة من جديد من خلال ركيزتين أساسيتين، تتمثل الركيزة الأولى في مبدأ حاكمية الشعب، وهو أن يكون الحكم مبنيا على الشورى، أما الركيزة الثانية هي إمكانية صياغة القوانين الوضعية التي يستمدها البشر من الشريعة عن طريق الاجتهاد والاستنباط، وهو ما أسماه "بالاشتراع".(أمية حسين أبو مسعود، 1993: 162). فمن خلال هذين الركيزتين يسعى محمد رشيد رضا الى طرح نموذج اسلامي في الحكم لا مجال فيه للإستبداد والتسلط والانفراد بالحكم، وبالتالي تصبح الشورى وإشراك اهل الحل والعقد في صياغة القوانين والأحكام والنظم مجالا لفتح باب الاجتهاد لمواجهة مختلف القضايا المعاصرة.

فرضا كان يسعى لإصلاح الدولة العثمانية وإصلاحها عندما تغلب عليها فساد الرأي والعمل، باعتبارها تمثل الخلافة الاسلامية، وحتى بعد سقوطها لم يتخلى عن فكرته، وبقى يطالب باقامة الخلافة

الاسلامية الراشدة "على أساس اسلامي اصيل واجتهاد عصري لفهم القرآن والسنة".(أحمد فايق دلول: 26).

يمثل رفاعة الطهطاوي أحد رجال الاصلاح الذين كانت لهم الفرصة للسفر الى اوروبا واكتشاف معالمها الفكرية والثقافية والأخذ منها والتأثر بها، فكانت له مؤلفات عديدة منها ما يمثل ترجمة لمؤلفات غربية ومنها ما يمثل اجتهاده الشخصي والفكري، التزم فيها "منهجا واضحا يقوم على مخالطة الأوروبيين، والتفاعل مع حضارتهم، والإقتداء بهم، والأخذ عنهم فيما لا يخالف القيم والثوابت والشريعة والدين"، (صلاح زكي أحمد، 2001: 28). وقد قيل عن رفاعة الطهطاوي بسبب ميله للفكر الغربي وتأثره بالحضارة الغربية بأنه من مؤسسي المذهب العلماني والمشجعين على انتشاره في الوطن الاسلامي. لكن لو تمعنا في البحث عن أهم النقاط التي تهمنا وهي طبيعة الدولة وأسسها فإننا نجد أن الطهطاوي "لم يقبل القانون الوضعي الغربي بكل ما فيه، فأنكر محاولات اختراقه للشريعة الإسلامية، داعيا الى تجديد الدين بالعودة إلى الأصول، والاجتهاد وفق مقتضيات العصر"، فالدولة حسبه يجب ان تنطلق من مرجعية شرعية وهي الإسلام، فلا مجال للفصل بين الدين والدولة باعتبار دين الإسلام شامل لكل مناحي الحياة الدنيوية والأخروية. (عصام السيد محمود: 3).

ويرى الطهطاوي في شكل الحكم من المستحسن أن يكون جمهورريا، يوكل فيه الشعب حاكم يختاره للحكم، منتقدا النظام الملكي لما قد ينجر عنه من انحرافات وخطر على استقرار الدولة ومؤسساتها، (مبروك موسى الحمادين، 2007: 63). كما أكد أيضا على المرجعية الشرعية للدولة ومؤسساتها داعيا إلى ضرورة أسلمة نظمها وسيرها وفق الأحكام الشرعية. (عصام السيد محمود: 11). ورأى كذلك أن الحاكم يجب أن تتوفر فيه عدة صفات منها التدين والاعتدال، التقيد بالقانون، وتحقيق العدل، والاستعانة بالمشورة من العلماء والحكماء، وتوظيف العلم والحكمة في قراراته وما يخدم الرعية، وتحفيز الانتاج وتحقيق التنمية الشاملة، ومراعاة مصلحة الأمة والدولة بما ينفعها ويقويها ويخدم استقرارها في اطار المبادئ الإسلامية، (مبروك موسى الحمادين، 2007: 66-67). فهو يؤمن بوجوب الإمامة "كونها خلافة عن

النبي صلى الله عليه وسلم، في شؤون الدين والدنيا معا". وعليه يمكن القول أن الطهطاوي وقف من الحضارة الغربية موقفا وسطا بين الانغلاق على الذات والتبعية للآخر، حيث دعى للإستفادة من الحضارة الغربية في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطور المادي، مع المحافظة على الثوابت الاسلامية وعدم قبول اي أمر يتخالف مع الشريعة الاسلامية باعتبارها أساس التمدن الحقيقي. (عصام السيد محمود: 11).

ولم يختلف كثير من المصلحين الآخرين من أمثال، خير الدين التونسي وشكيب أرسلان وقاسم أمين وعبد الحميد بن باديس وغيرهم في مشارق الأرض ومغاربها، في طبيعة الدولة التي تتخذ الإسلام مرجعية لها وبالتالي يمكن اعتبارها من هذا المنطلق بالدولة الاسلامية التي تتخذ الشريعة الاسلامية مرجعا لها، ولم يكفوا عن الدعوة الى ذلك باعتبارها مبدأ متأصلا في نفس كل مصلح متشبع بالعقيدة الاسلامية.

ثانيا : دعاة اطروحة بناء الدولة المدنية من خلال فصل الدين عن الدولة

في مقابل من نادوا بالدولة الإسلامية هناك أيضا، العديد من نادى بضرورة التأسيس للدولة المدنية، التي يكون مصدر الحكم فيها للشعب وحده، وتكون المؤسسات فيها تخضع للقانون الوضعي، الذي يضعه الإنسان، هذا من منطلق فكري غربي ومن خلفيات ذاتية اسهمت في تطور هذا التيار. هذا ما أدى الى ظهور صراع فكري بين تيارات الاصلاح في العالم الاسلامي ثم تطوره ليتجسد في حركات اسلامية واستأصالية بعد ذلك، لكن التساؤل الذي يطرح هنا بشدة، من أي منطلق بنيت أفكار كلا من التيارين الاصلاحيين الاسلامي والعلماني ؟

من المعلوم أن دين الاسلام هو دين شامل لكل مناحي الحياة الدنيوية والأخروية، وهو دين متجدد صالح لكل زمان ومكان، بحيث أسس لحضارة إسلامية امتدت الى ربوع العالم ساهمت تقدم البشرية وتطورها، وأسس لفكر إسلامي أصبحا مرجعا لكثير من علماء وفلاسفة الغرب. فدين الاسلام أساسه الإيمان الذي يدخل لقلب الإنسان وينير سبيله، ولعل أغلب المصلحين إنطلقوا من الاسلام الاول النقي

الذي لا تشوبه شوائب ولا بدع وخزعبلات. أما بعض المصلحين الذين دعوا لغير الاسلام، فهم تأثروا بمنطلقات فكرية غربية، أساسها تقليد أعمى لما توصلت اليه المدنية الغربية من تطور وتقدم في مجال بناء الدولة والمجتمع، يرجع كل ذلك كله الى افكار متناقضة للعديد من المفكرين الغربيين، فالفكر الغربي بني على اختلاف المفكرين وتناقضهم في العديد من القضايا التي تهم الانسان والمجتمع والدولة، وما تقدمهم الحالي نتيجة لتيار فكري مهيمن كان نتاج صراع تيارات فكرية مختلفة.

فمن خلال مجموعة الصحف والمجلات والنوادي وغيرها من ادوات ووسائل النضال، استطاع التيار العلماني ان ينشر افكاره التغريبية والمناهضة للإسلام في العالم العربي والاسلامي، تحديدا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتطور بعد ذلك وامتد الى ربوع بلاد الاسلام، بحيث تبلور هذا التيار في صحيفة المقطم ومجلة المقتطف، والنوادي والجمعيات والاحزاب الاشتراكية والعلمانية، الذين مثلوا العلمانية والتي ظلت مجرد "خيار غير اسلامي لنفر من غير المسلمين". نشأ وتطور وتزكى من خلال عدائهم المستكن للإسلام، وإنبهارهم وإعجابهم المفرط بالحضارة الغربية، وأيضا بفعل الصراع الطائفي الذي افتعله المستعمر في بلاد الاسلام، إلى جانب الرفض التام لبعض ممارسات الدولة العثمانية بحق غير المسلمين، التي حسبت ظلما وافتراءا على الاسلام. (محمد عمارة، 1997: 180).

لقد كان لجهود نصارى الشرق دور رئيسي في التأسيس لأفكار السياسية الغربية التي تنادي بالدولة المدنية وفصل الدين عن الدولة، فقد كانوا على صلة وثيقة بالجمعيات والتنظيمات الغربية الهدامة، وشبكات الجوسسة، ولذلك كونوا جمعيات سرية تسعى لإسقاط الخلافة الاسلامية وتناهضها، وتدعوا الى اقامة الدولة المدنية اللادينية تكون على أساس وطني أو قومي، "ومن هذه الجمعيات: جمعية بيروت (فارس نمر) وجامعة الوطن العربي (نجيب عازوري) والجمعية القحطانية، وجمعية العربية الفتاة، ثم الحزب القومي السوري (أنطوان سعادة)، وأخيرا حزب البعث (ميشيل عفلق).."، (سفر بن عبد الرحمن الحوالي 2012: 557).

كما لعب المستشرقون أيضا دورا هاما في التأسيس لعهد الدولة المدنية في العالم العربي والاسلامي، وذلك من خلال التقليل من شأن الإسلام وتبسيط غاياته، وحصره في قضايا اجتماعية معينة، وتفسيره وفق المنطق الغربي المادي، بل قد وصل بعض المستشرقين إلى حد الطعن في حقيقته وحقيقة القرآن والنبوة، كما هناك طرح آخر يدعي بأن الاسلام استنفذ أغراضه وهو صالح لزمانه ومكانه فقط، ولم يكن أبدا دين البشرية كلها، زد إلى ذلك الادعاء بأن الاسلام عبارة عن طقوس وشعائر روحية ولا يتلاءم مع التحضر والعصرنة وكل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،(سفر بن عبد الرحمن الحوالي 2012: 543-547)، كل هذا وذاك ساهم في ظهور الأفكار العلمانية التي تنادي بالتخلي عن الحكم الاسلامي الذي لا يحقق التقدم والازدهار للانسان والمجتمع.

كانت مسألة تحقيق النهضة الشاملة واللحاق بالتمدن الغربي في المجتمعات العربية والاسلامية، من خلال الجمع بين الحداثة والهوية، أهم ما شغل اهتمام التيار العلماني في الوطن العربي والاسلامي، كما نادى ايضا رواد هذا التيار الى الوحدة العربية بجميع اشكالها، والتمسك بالمقوم العرقي مقابل التخلي على المقوم الديني من باب "الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، وإقامة الدولة على أساس الحرية والمساواة، بالاضافة الى فتح الآفاق العلمية في الوطن العربي". (موسى بوبكر، 2011 :95).

ويرى كثير من الباحثين أن التيار العلماني المتغرب قد ولع بتقليد الغرب في حضارته وطبائعه وفي كل مبدوعة جديدة، ومن بين الأوائل المروجين لظاهرة التغريب والعلمانية نجد المعلم يعقوب صروف الذي سلطه الفرنسيين على المصريين، وفارس نمر، وشاهين مكاريوس، شبلي شميل، نقولا حداد، جرجي زيدان، فرح أنطون، وسلامة موسى... ومن تبعهم بعد ذاك من اتباع هذا التيار العلماني المتغرب. (مجموعة مؤلفين، 2014: 195).

يعد الدكتور شبلي الشميل من رواد التيار العلماني الاصلاحي في الوطن العربي، وهو من بين المتأثرين والمتبنين للأفكار الغربية، كالاشتراكية الصلاحية والداروينية (فكرة التطور والنشوء)، وقد تبنى

فلسفة تقوم على ثلاثة أسس هي : الحرية، العلم، والعدل. ويقصد هنا بالعلم هي العلوم الطبيعية التي وصفها بالعلوم الحقيقية الكاشفة للأسرار والحقيقة. (حسين عبد الزهرة الشيخ، 2012: 581).

كما يرى الشميل أن الدين هو أساس كل الشرور وهو أساس تخلف المجتمعات والدول، فهو يعيق تقدمها حسبه، وفي المقابل يشيد بدور العلوم والفلسفة المادية في تحقيق نهضة الدول والمجتمعات، فهي في نظره أساس بناء المؤسسات والدول. (موسى بوبكر، 2011: 97-99). ويأتي سبب رفض الشميل للحياة الدينية كونها في نظره تعد خيالية ولا تتوافق مع الواقع، لأنها تفصل الإنسان عن عالمه الذي يعيش فيه. فالمجتمعات الشرقية حسبه تخلفت لارتكازها على اساس ديني، لا علمي، فالعلم هو منهج تفكير ووسيلة إصلاح في نفس الوقت، تصلح حال الأمم وترتقي بها الى المدنية والتحضر. (حسين عبد الزهرة الشيخ، 2012: 584). أما بالنسبة لنظام الحكم فالشميل يفضل نظام حكم جمهوري أساسه الشورى والتعاون بين مؤسسات الدولة، فهو الأنسب عنده لتحقيق العدل والحرية وصون وحدة المجتمع. (موسى بوبكر، 2011: 103).

وتعد هذه الأفكار التي جاء بها الشميل نتاج تأثره بالفكر السياسي الغربي، والتطورات الحاصلة في الدولة الغربية على العموم أسفرت على انتاج نظم سياسية جديدة أبهرت الكثير من المفكرين.

وعلى غرار هذا الطرح الذي جاء به الشميل، فهناك طرح مماثل جاء به فرح أنطوان، الذي دعى إلى الدولة المدنية وفصل الدين عن الدولة، (سمير أبو حمدان، 1996: 95-96). إلا ان افكاره كانت اوسع بكثير من سابقه "الشميل"، ففرح انطوان كان شرقي النزعة، إشتراكي المذهب، ومن القلائل الذين بقوا متمسكين بفكرة الدولة العثمانية، لكن ببعدها العلماني، "تندمج فيه جميع الأديان والطوائف في وحدة قومية أو وطنية، ويجد فيه بهذا، كل مكانه الإجتماعي والسياسي، الذي تتساوى فيه الحقوق والواجبات، لتشكيل مجتمع واحد وموحد لرد عائلة الإستعمار الغربي أو أوروبي". وقد حدد فرح أنطون شرط بقاء الدولة العثمانية وازدهارها هو أن تتحول إلى دولة قومية علمانية. (موسى بوبكر، 2011: 109). ويرفض أنطون فكرة

الجامعة الاسلامية، على أساس أن ركيزتها الدينية، ستأثر بالسلب على حرية الأفراد والجماعات، فهو يرى بضرورة استبدالها بالجامعة القومية. (سمير أبو حمدان، 1996: 98).

أما بالنسبة لطبيعة الحكم في الدولة، فيرى أنطون أن الحاكم "لا يحكم وفقا لإرادته الخاصة، أو معتقداته الشخصية، بل على ضوء القوانين التي تضعها جمعية ممثلي الشعب"، فالسيادة للشعب وحده الذي يمثل الحكم الديمقراطي ويسعى لبقاءه، ويساهم في تحقيق هذا ممثلو الشعب الذين يمثلون الكثرة التي تتنوع فيها الأفكار وتتعدد الرؤى وبالتالي تتحقق ارادة الشعب، وفق أحسن الخيارات والبدائل. كما دعى أيضا فرح أنطون، الى دولة مستقلة عن اية سلطة أخرى بالخصوص السلطة الدينية، وتقوم على مبادئ الثورة الفرنسية وتسعى لتحقيق الحرية والمساواة والإخاء، والسعادة الدنيوية لمواطنيها، وبلوغ قوة تمكنها من الحفاظ على امنها واستقلالها وتماسك مكوناتها الاجتماعية، فهو يؤمن بأنه "لا مدنية حقيقية، ولا تساهل ولا عدل، ولا مساواة، ولا أمن، ولا ألفة، ولا حرية، ولا علم، ولا فلسفة، ولا تقدم في الداخل، إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية"،(موسى بوبكر، 2011: 110). وهذا في نظرنا حقا ينطبق على فترة مرت بها اوروبا في عهد سلطة الكنيسة، ولكن لا ينطبق على الحكم الاسلامي.

ويتناول أنطون أيضا المسألة القيمية ورقيها، ويربطها بالعلم وحده، خصوصا عندما يتكلم عن رقي الأمم المتطورة وتمدنها، فيرى 'أن نتيجة التمدن لم هي سوق انسانية وفق طريق واحد، فالتباين الذي نشاهده بين الأمم المتوحشة التي لم تصل إلى التمدن لم تهتدي على وضعيتها وحالتها الاجتماعية".(فرح أنطون، 1988: 32). لكن عن أي أخلاق يتكلم أنطون ؟

أما الجمعيات والأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني، فقد جهرت علنا بتوجهها العلماني والتغريبي ودعوتها الى التنكر للإسلام والتأسيس لعهد العلمانية واللادينية، من خلال رفع شعار "الدين لله والوطن للجميع"، وذلك بدعم وايعاز من الأنظمة المعادية للإسلام والاقليات النصرانية التي سعت الى منع تطبيق الشريعة الاسلامية. (سفر بن عبد الرحمن الحوالي، 2012: 560).

لم يكتف اصحاب الأطروحة العلمانية التغريبية من الدعوة الى فصل الدين عن الدولة، وعلمنتها، بل قد وصل بعضهم من أمثال سلامة موسى، إلى الدعوة إلى محاربة اللغة العربية والتحول من الأبجدية العربية إلى اللاتينية، معللا ذلك بأن العربية تعتبر رمزا للتخلف والتقليد، وبأنها "ليست لغة الديمقراطية والسيارة والتلفزيون بل لغة القرآن والتقاليد العربية".(مجموعة مؤلفين، 2014: 195).

الخاتمة :

إن نشأة وتطور الحكم الإسلامي عبر التاريخ، أفرز خبرة مفاهيمية تتعلق بطبيعة الدولة الإسلامية التي ترتكز على تطبيق الأحكام والمبادئ الإسلامية، وهي دائما قابلة للتطور ومواكبة الأحداث والتطورات والاستجابة لكل المتغيرات المحيطة بها، من باب أن الإسلام يقبل التطور والتغيير الإيجابي ويشجع على الإجتهاد، وينبذ الرتابة والجمود، غير أن ظهور الأفكار العلمانية وسقوط الدولة العثمانية مهد لأرضية خصبة لتيار اصلاحي، ساهم في قيام الجدل حول ضرورة بناء الدولة وفق نموذج علماني، أساسه فصل الدين عن الدولة، وذلك انطلاقا من اعلاء الشعارات القومية والوطنية وعرض نماذج الحكم الغربية التي هي أساس فكر سياسي غربي.

تخلص هذه الدراسة إلى عدة نتائج يمكن عرضها كالآتي :

- تقوم الدولة الإسلامية وفق التصور الإسلامي للمصلحين على مبادئ أساسية تنظم العلاقات بين أفرادها، وأجهزة وهيئات تشرف على ضمان استقرارها وخدمة المجتمع، فهي بذلك مفهوم ينطبق على مدى تطبيق الدولة لمبادئ واحترام احكام الشريعة الاسلامية،
- إن تصور الفكر الإسلامي لمبدأ السيادة في الدولة يختلف تماما عن التصور العلماني له، فالسيادة في الدولة الإسلامية لله، بحيث تكون القوانين والتشريعات في الدولة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ولا تخالفها، أما في التصور العلماني والغربي فالسيادة للشعب وحده دون غيره، بحيث يكون الشعب حرا حرية مطلقة

في اصدار القوانين والتشريعات التي تحكمه وتنظم حياته وإن إعترض ذلك مع أي أحكام دينية.

- إن مبدأ السيادة وفق التصور الإسلامي يؤدي الى تحقيق الوحدة السياسية بين مختلف الدول الإسلامية، ويمنع قبول التبعية للغرب المستعمر، أما وفق التصور العلماني فيعزز جوانب الفرقة بين شعوب الأمة الواحدة، وإن تقاسمت نفس المكون الهوياتي.
- إن التيارين الإسلامي و العلماني في الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي اتفقا في تصورهما عن بناء الدولة حول عدة أسس ومبادئ متعلقة بتحقيق العدل وضمان الحريات الفردية والجماعية، وتقديس العلم ومحاربة التخلف والجمود والإستبداد، وكل ما يضمن نهضة الدولة وتطورها ويحقق سعادة الفرد والمجتمع.
- أما فيما يخص الإختلاف الموجود بين تصورات هذين التيارين عن بناء الدولة، هو مبدأ السيادة والمرجعية العامة التي تتخذها الدولة، فالإسلام يعتبر مرجعية هامة في نظر التيار الإسلامي يجب أن تطبق أحكامه وتحترم في الدولة، بحيث يكون دستورها ومختلف قوانينها وتشريعاتها مستمدة من العقيدة الإسلامية، أما التيار العلمياني فيرى أن الدين يجب أن يفصل عن الدولة نهائيا، بحيث تكون مرجعية الدولة هو القانون الوضعي الذي يتفق عليه الشعب من خلال تحقيق مبدأ السيادة للشعب عبر الممارسات الديمقراطية.

إن هذا الاختلاف الفكري السياسي لتيارات الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي، يطرح العديد من التساؤلات حول انتشار وتبني هذه الأفكار في العديد من الأقطار الإسلامية، بحيث يمكن أن تنتقل إلى صراع إيديولوجي إلى صراع هوياتي وسياسي، يؤدي الى تهديد استقرار الشعوب والدول.

التعليقات :

- الخلافة : هو مصطلح اسلامي، يعرف في اللغة بأنه مصدر للفعل خلف، يقال خلفه في قومه ويخلفه خلافة، وفي الاصطلاح وهي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا، وتعد واجبة شرعا وعقلا. ويحدد الاسلام لها عدة شروط هي الإسلام، العقل، الحرية، البلوغ، الذكورة، سلامة الحواس والأعضاء، إضافة الى ذلك العلم المفضي إلى الاجتهاد، العدالة، الكفاية، والشجاعة، وحسن الرأي، والنسب القرشي الذي فيه اختلف العلماء والمذاهب والفرق، أما فيما يتعلق بمبدأ الشورى والبيعة الخاصة من أهل الحل والعقد والبيعة العامة أمر ضروري للخلافة، وما حدث بعد ذلك من تجاوزات لهذا المبدأ كولاية العهد والتوريث يعد انحراف في تاريخنا الاسلامي، وفتح أمام الدولة الاسلامية تحديات أخرى ومشاكل كبرى انعكست بالسلب على الواقع والفكر الاسلامي. أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اسلامية ل م د، السداسي الثاني، مادة التاريخ الاسلامي، عصر الخلافة الراشدة، تأليف أستاذة المادة تحت إشراف الاستاذ عزيز حداد، السنة الجامعية 2014\2015، ص4.

- الراشدة: وقد سميت الخلافة بالراشدة بسبب أن الذين خلفوا رسول الله من بعده اختيروا في الحكم من خلال مبدأ الشورى والمبايعة، وأنهم حكموا الأمة الإسلامية بنفس المنهج والعدل الذي حكم به رسول الله الأمة الإسلامية.

1. ابراهيم خليل عليان، **الدولة الدينية والدولة المدنية**، مداخلة مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الثالث، فلسطين. تم الإطلاع عليه يوم 29\12\2018 على الرابط الالكتروني :

http://www.qou.edu/home/sciResearch/researchersPages/ibrahimElaian/r4_ibrahimElaian.pdf

2. أحمد فايق دلول، (2017). **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة مقارنة على كل من الأفغاني وعبده ورضا، أوراق نماء**، العدد 148، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

3. أمية حسين أبو مسعود، (1993). **نظام الحكم في الفكر السياسي الإسلامي، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، العدد5، جامعة قطر. ص139 ص179.

4. أنور الجندي، (1983م). **العالم الاسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي**، ط2. بيروت: دار الكتاب اللبناني.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اسلامية ل م د، السداسي الثاني، مادة التاريخ الاسلامي، عصر الخلافة الراشدة، تأليف أستاذة المادة تحت إشراف الاستاذ عزيز حداد، السنة الجامعية 2014\2015، ص4.

6. حسين عبد الزهرة الشيخ، (2012). إشكالية العلاقة بين الدين والعلم في الفكر العربي المعاصر التيار العلماني أنموذجا، **مجلة كلية الآداب ببغداد**، العدد99 ، ص570 ص584.

7. زكريا سليمان بيومي، (1983)، **التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة تاريخية في فكر الشيخ محمد عبده**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

8. سفر بن عبد الرحمن الحوالي، (2012). **العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة**. الرياض: دار الهجرة.

9. سمير أبو حمدان، (1996). **فرح أنطون وصعود الخطاب العلماني**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب.

10. صلاح زكي أحمد، (2001). **أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث**. القاهرة: مركز الحضارة العربية.

11. عبد الحليم عويس، (2010). **الحضارة الاسلامية إبداع الماضي وآفاق المستقبل**. القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع.

12. عصام السيد محمود، (2009)، **منهج رفاعة الطهطاوي ومدرسته في الإصلاح بين الأصول الإسلامية والأفكار العلمانية**، مكتبة دار الحكمة، مصر.

13. فرح أنطون، (1988). **ابن رشد وفلسفته مع نصوص المناظرة بين محمد عبده وفرح أنطون**. بيروت: دار الفرابي.

14. لؤي صافي، (1996). **العقيدة والسياسة معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية**. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالي للفكر الإسلامي.

15. مبروك موسى الحمادين، (2007). **أثر فولتير في فكر رواد النهضة رفاعة الطهطاوي أحمد فارس الشدياق وفرح أنطوان**، رسالة ماجستير غير منشورة في الأدب، جامعة مؤتة، الأردن.

16. مجموعة مؤلفين، (2014). **الحضارة والحداثة في الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

17. محجوب أحمد طه، (2008). نظرة المستشرقين للإصلاح والتجديد في الإسلام-دراسة نقدية. **مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية**، العدد 16، ص275 ص298.

18. محمد عمارة، (1997). **معركة الإسلام وأصول الحكم**، ط2. القاهرة: دار الشروق.

19. موسى بوبكر، (2011). **إشكالية فكر النهضة العربية ـدراسة نقدية لمشروع النهضة**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الفلسفة، جامعة باتنة، الجزائر.

للإحالة على هذا المقال:

ـ أحمد وادي، (2023)، «الدولة في الفكر الإصلاحي بين التيارين الديني والعلماني». **المواقف**، المجلد: 19، العدد: 01، جوان 2023، ص. ص 955- 975.